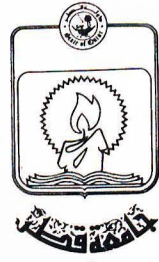


مكتبة البنيان
قسم الدراسات



المَجَلَّةُ العِلْمِيَّةُ
كُلِّيَّةُ الإِدَارَةِ وَالإِقْتِصَادِ
مَجَلَّةُ عِلْمِيَّةٍ سَنَوِيَّةٍ مُحَكَّمَةٌ

العدد الثاني

١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

المراجعة التحليلية ومدى استعمالها من قبل
مدققي الحسابات في الأردن دراسة استقصائية

د . تركي راجي الحمود
قسم المحاسبة
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة اليرموك
اربند - الأردن

ملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مدى استعمال المراجعة التحليلية من قبل المدققين في الأردن وأهميتها في تحقيق أهداف التدقيق وما هي العقبات التي تقف في وجه استعمالها . كما ويهدف إلى التعرف على مدى الاسترشاد بدليل التدقيق الدولي المتعلق بالمراجعة التحليلية بشكل خاص وأدلة التدقيق ومعايير المحاسبه الدوليه بشكل عام . ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع استبيان إلى ١٣٥ مدققاً ممارساً وقد بلغت نسبة الردود ٢٩٪ .

وقد تبين أن ٣, ٦٩٪ من المدققين يستعملون المراجعة التحليلية بشكل أكبر من المتوسط مما يعني أيضاً أن نسبة ليست بالقليلة من المدققين (٧, ٣٠٪) لا يصل اهتمامها بالمراجعة التحليلية إلى المستوى المطلوب . كما أفاد المدققون أن جميع الأهداف المذكورة في دليل التدقيق الدولي المتعلق بالمراجعة التحليلية لها أهمية أكبر من المتوسط بينما أبدى المدققون تحفظاً نحو استعمال المراجعة التحليلية لتقليل الامتحانات الجوهرية . وقد تبين أن أكثر المراحل التي تستعمل بها المراجعة التحليلية هي المرحلة النهائية ومرحلة التخطيط .

وقد تبين أيضاً أن أهم الإجراءات التحليلية المستعملة هي التحليل التفصيلي لبنود البيانات الماليه ، ودراسة عناصر المعلومات واتجاهها المتوقع ، ومقارنة المعلومات الماليه مع غير الماليه ، وحساب معدل الدوران للخزون والذمم ، أما أقل الإجراءات استعمالاً فهي مقارنة المعلومات الفعلية مع النتائج المتوقعه ومقارنه المعلومات الماليه مع المعلومات المشابهه للصناعة وقد تبين أن السبب في ذلك يعود إلى بعض المعوقات وهي عدم توافر المعلومات اللازمة للقيام بهذه الإجراءات .

المراجعة التحليلية ومدى استعمالها من قبل مدققي الحسابات في الأردن : دراسة استقصائية

مقدمة

تعتبر المراجعة التحليلية أحد أنواع إجراءات التدقيق الجوهرية حيث تعني « تحليل النسب والاتجاهات الهامة بما في ذلك تحري التغيرات والعناصر غير العادية » (دليل التدقيق الدول رقم ٢١٢ (١٩٨٣) . وتهدف المراجعة التحليلية كما أفاد دليل التدقيق الدولي السابق إلى مساعدة المدقق في المجالات التالية :

- فهم عمليات العمل .
- تحديد المجالات التي تكمن فيها المخاطر .
- تقييم مدى اختبار العمليات والأرصدة .
- تحديد المجالات التي تستلزم تدقيق إضافي .
- تثبيت وتعزيز نتائج التدقيق .
- المراجعة الإجمالية الشاملة للمعلومات المالية .

وقد أكدت كثير من الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة بعد مراجعة أوراق عمل المدققين بأن المراجعة التحليلية تستعمل بشكل موسع من قبل المدققين وإنما فعالة في كشف الأخطاء التي تتطلب التعديل حيث أن نصف الأخطاء تقريباً تكشف بشكل أولي باستعمال هذه الإجراءات السهلة نسبياً .

Wright & Ashton (1988) and Spires & Yardley (1989). (Hylas & Ashton (1982),

. Kreutzfeldt & Wallace (1986)

وقد أكد بيان المراجعة رقم ٥٦ (١٩٨٨) بأن إجراءات المراجعة التحليلية يمكن أن تكون أكثر فاعلية لتحقيق بعض أهداف الامتحانات الجوهرية . ومما يزيد من جاذبيه استعمال المراجعة التحليلية هو المنافسه على أجور التدقيق وحوسبة الوظائف المحاسبيه Cohen & Kida (١٩٨٩) .

هدف البحث :

نظراً لأهمية استعمال إجراءات المراجعة التحليلية لفعاليتها ودورها في زيادة قدرة المدقق على المنافسة فإن هذه الدراسة تهدف إلى معرفة مدى اهتمام المدققين في الأردن في المراجعة التحليلية ، ومدى استعمالهم لها ، وفي أي المراجع يتم استعمالها ، وما هي العقبات التي تمنع استعمالها . كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى الاسترشاد بدليل التدقيق الدولي المتعلق بالمراجعة التحليلية بشكل خاص وأدلة التدقيق ومعايير المحاسبه الدولييه بشكل عام من قبل المدققين في الأردن بعد أن تبنتها جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين وذلك بعد طول شكوى بأن المهنة في الأردن لا تلتزم بقواعد تدقيق ومحاسبه معينه ، ولتحقيق هذه الأهداف فقد قسم البحث إلى الفصول التاليه : الفصل الأول ويتضمن المقدمة ، أما الفصل الثاني فيتعرض للدراسات السابقة ويتطرق الفصل الثالث لأسلوب البحث ، في حين يتناول الفصل الرابع النتائج ، ويختتم البحث بخلاصة وتوصيات .

أهمية البحث :

تعود أهمية هذه البحث إلى أهمية استعمال إجراءات المراجعة التحليلية من قبل مدققي الحسابات حيث سيلفت نظراً الجهات المنظمة للمهنة (مجلس مهنة تدقيق الحسابات ، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين ، وديوان المحاسبه) إلى نقاط الضعف التي يمكن العمل من خلالها لتطوير المهنة ورفع شأنها ، كما أن تشجيع استعمال المراجعة التحليلية سينعكس على أصحاب المشاريع أو المساهمين فيها ، وكذلك على المدققين أنفسهم حيث سيجعلهم أكثر قدرة على المنافسة .

ولابد أن تكون الجهات المنظمة للمهنة وبشكل خاص جمعية مدققي الحسابات مهتمة في معرفة مدى إلتزام المدققين باستعمال أدلة التدقيق الدولية ومعايير المحاسبه الدولية حيث أنها أصدرت قراراً في سنة ١٩٨٩ تبنت فيه هذه

الأدلة والمعايير (الدستور (١٩٨٩)) ، وكذلك فإن التعرف على العقوبات التي تمنع استعمال المراجعة التحليلية سيساعد في التغلب عليها .

نطاق البحث :

لمعرفة مدى اهتمام المدققين ومدى استعمالهم للمراجعة التحليلية اقتصر البحث على تقصي وجهة نظر مدققي الحسابات المرخصين في الأردن ولم يتم فحص ملفات المدققين للحكم بشكل أدق على هذا الموضوع وذلك بسبب صعوبة الاطلاع على هذه الملفات حفاظاً على مسؤولية المدققين تجاه عملائهم والمتمثلة بعدم إفشاء أسرارهم .

الدراسات السابقة :

لقد أجريت دراسات كثيرة حول استعمال المراجعة التحليلية من قبل المدققين وقد تركزت هذه الدراسات على الدول المتقدمة في حين لم تنل الدول النامية الاهتمام المطلوب ، ويمكن تقسيم هذه الدراسات من حيث الأسلوب المتبع إلى الأنواع التالية :

النوع الأول ويتكون من دراسات تجريبية تتعلق بالمعلومات والملاحظة وتناولت بشكل رئيسي مختلف الطرق الاحصائية لدراسة العلاقات بين الحسابات مع مرور الوقت (إجراءات المراجعة التحليلية الكمية المتقدمة) . وهذه الدراسات يمكن تصنيفها إلى دراسات تتناول حالات دراسية (Kinney (1987) Wild (1987) & Kinney (1979) شركات متعددة (Imhoff (1981), Lev (1980) & Kinney (1979) تحليل المحاكاة (Kinney (1978) & Steinbart (1987) & Loebbecke (1988) and Salamon (1982) والملاحظة (Holder (1984), Biggs, Mock & Watkins (1988), Cohen & Kida (1989) Biggs & Wild (1985) ويمكن تلخيص ما توصلت إليه هذه الدراسات كما أفاد Spires and Vardley (١٩٨٩) بأن تحليل الإنحدار يبدو أكثر فعالية من الإجراءات الكمية البسيطة خاصة فيما يتعلق بحساب المبيعات كما

توصلت هذه الدراسات بأن تحليل Arima يمكن أن لا يكون عملياً للاستعمال في مجال التدقيق فيما أضافت أيضاً أن فعالية تحليل الانحدار تعتمد على قاعدة الاستقصاء المستعملة ومستوى تجميع المعلومات ووجود الأخطاء في الفترة النموذجية .

أما النوع الثاني فيتعلق بالدراسات العملية والتي أهتم بعضها بمراجعة أوراق العمل (1985) Tabor & Willis, (1986) Kreutzeldt & Wallace and Haylas & Ashton (1982) ، حيث أظهرت نتائجها إن إجراءات المراجعة التحليلية الكمية البسيطة تستعمل بشكل موسع وإن حوالي نصف الأخطاء تقريباً تكشف بشكل أولي باستعمال هذه الإجراءات السهلة نسبياً . ولم تورد الدراسات استعمال الإجراءات المتقدمة . أما البعض الآخر من الدراسات العملية فقد اهتم بمسح آراء الممارسين لمهنة تدقيق الحسابات حول مدى استعمال إجراءات المراجعة التحليلية كما سيتبين لاحقاً ، وهذا هو نفس الأسلوب المتبع في هذه الدراسة . فقد قام Bigs & Wild (1984) بتصميم استبيان وزع على ١٢٧ مدققاً يعملون لدى شركات التدقيق الكبرى الثمانية في الولايات المتحدة الأمريكية بهدف معرفة مدى استعمال إجراءات المراجعة التحليلية في الحياة العملية ومدى قيمة هذه الإجراءات بالنسبة للمدققين ، ولتقدير نسبة الأخطاء التي تكشف بشكل أساسي نتيجة إجراءات المراجعة التحليلية . وقد بلغت نسبة الردود ٨٠٪ وبلغ معدل خبرة المستجيبين أربع سنوات ونصف .

وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن ٩٦٪ و ٨٠٪ من المستجيبين قد استعملوا إجراءات التفحص وتحليل المعدلات على التوالي وإن ١١٪ و ٨٪ استعملوا تحليل الانحدار وتحليل السلاسل الزمنية على التوالي . كما وتوصلت هذه الدراسة إلى أن ٤٠٪ من الأخطاء تكشف بشكل أساسي بواسطة إجراءات المراجعة التحليلية ، وهذا يتفق مع ما استنتجته الدراسات السابقة التي استعملت أسلوب فحص أوراق العمل .

أما (1985) Daroca & Holder فقد قاما بدراسة للتأكد من طبيعة إجراءات المراجعة التحليلية المستعملة فعلياً ، وقد ارسلا استبيانها إلى ١٦٠٠ عضو من قسم الشركات الخاصة الممارسة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وقد تسلم ردوداً من ٢٦٩ شركة أي بمعدل ١٦,٨٪ .

وقد أظهرت هذه الدراسة إن أكثر الإجراءات التحليلية تكراراً هي ما يتعلق برأس المال العامل ، ونسبة السيولة والربح الإجمالي ، وهامش الربح إلى المبيعات ومقارنة القوائم المالية الحالية مع القوائم السابقة ، ومقارنة الأرقام الفردية مع المجاميع الإجمالية ، وبعض النسب الأخرى .

أما الإجراءات غير المتكررة وتضمنت معلومات التدفق النقدي ومدى سعر السهم إلى الدخل ، أما أساليب التحليل الاحصائي المتقدمة مثل تحليل الانحدار وتحليل السلاسل الزمنية فتبين أنها نادرة الاستعمال جداً .

وكما يشير (1989) Spires & Yardley فإن نتائج المسح في الدراستين أعلاه تؤيد النتائج في الدراسات المتعلقة بمراجعة أوراق العمل ، ولكن هناك بعض المحددات الخاصة بهما مثل عدم قدرة الباحثين على التأكد من إجابات المدققين وتجاهل الأخطاء غير المكتشفه .

مما تقدم يمكن القول بأن الدراسات السابقة أكدت على أن إجراءات المراجعة التحليلية الكمية البسيطة مستعملة بشكل موسع من قبل المدققين في الولايات المتحدة وإن هذه الإجراءات قادرة على اكتشاف نسبة عالية من الأخطاء ، كما تؤكد دراسات كثيرة على أن الإجراءات الكمية المتقدمة أكثر فعالية من الإجراءات البسيطة ، إلا أنها قليلة الاستعمال ، وربما يكون السبب في ذلك هو التكلفة والمشاكل الفنية والتدريب على استعمال هذه الأساليب (انظر Spires & Yardley (1989) وإذا كان قد ثبت إن إجراءات المراجعة التحليلية فعالة ومستعملة بشكل موسع من قبل المدققين في الولايات المتحدة فما هو الوضع في الأردن وما هو مدى استعمال هذه الإجراءات في الأردن؟

أسلوب البحث :

حتى يتمكن الباحث من الإجابة على التساؤلات التي اثيرت حول استعمال المراجعة التحليلية في الأردن فقد تم تصميم استبيان مؤلف من أربعة أجزاء : الجزء الأول ويشتمل على بعض المعلومات العامة عن المدققين كالعمر والجنس وسنة الترخيص وموضع التخصص ، أما الجزء الثاني فيتعلق بمدى استعمال المراجعة التحليلية وأهميتها في تحقيق أهداف التدقيق . وقد استعمل مقياساً من ١-٤ درجات حيث يشير رقم «١» إلى أن الاستعمال أو الأهمية معدومه أما الرقم «٤» فيشير إلى أن الاستعمال أو الأهمية كبيرة جداً . ولم يستعمل مقياساً من ثلاث أو خمس درجات حتى لا يكون هناك منحني نحو الدرجة المتوسطة .

وقد احتوى الجزء الثالث على أسئلة مقيدة حول إجراءات محده من إجراءات المراجعة التحليلية تكون إجاباتها نعم أو لا ، كما تضمن هذا الجزء أسئلة حول معايير التدقيق الدولية ومدى استعمالها من قبل المدققين .

أما الجزء الأخير فيشمل على أسئلة مفتوحة عن أهم الإجراءات التحليلية المستعملة والمشاكل والموانع التي تواجه المدققين عند تطبيق المراجعة التحليلية حيث فتح المجال أمام المستجيبين للدلاء بأرائهم بحريه . ولكن تفاعل المستجيبين مع هذا النوع من الأسئلة كان محدوداً وقد يعود هذا إلى ضيق وقت المستجيبين .

وقد اختير أسلوب الاستبيان كأداة لجمع المعلومات لتقليل أخطاء التحيز وضمان السرية في الإجابة وإعطاء الوقت الكافي للمدققين للإجابة على الأسئلة بدقة وكذلك لقلة تكاليف الاستبيان مقارنة مع الطرق الأخرى .

التوزيع الديمغرافي للعينة :

يبلغ عدد المدققين المرخصين بالأردن طبقاً لبيانات جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين ٢٧٠ مدققاً ، وقد أرسل الاستبيان ، مع مغلفات عليها

طوابع لتسهيل الردود إلى عينه اختيرت بشكل عشوائي مكونه من ١٣٥ مدققاً (أي بنسبة ٥٠٪ من المجتمع الاحصائي) ، حيث تم الحصول على عناوينهم من الجمعية .

بلغ عدد الاستبيانات التي أعيدت ٣٩ استبياناً أي ما نسبته ٢٩٪ من العينة . وقد تبين أن ١٨٪ تقريباً من المدققين يحملون شهادة الماجستير بينما يحمل ٧٤٪ منهم شهادة البكالوريوس وقد أفاد ثلاثة مدققين (٨٪ تقريباً) بأنهم يحملون مؤهلات مهنيه مما يوحي بأن مؤهلاتهم الأكاديمية أقل من البكالوريوس . أما من ناحية توزيع المدققين حسب السن والخبره فقد تبين أن معظمهم من الشباب حيث أن ٥٦٪ منهم أقل من ٤٠ سنة كما تبين أن خبرات ١, ٦٤٪ منهم تجاوزت الست سنوات ، بينما بلغت خبرة مدقق واحد (نسبة ٢, ٦٪) أقل من ٣ سنوات (انظر الجدول رقم ١ و ٢) . ويبدو أن سنوات الخبرة الطويلة انعكست على تاريخ الحصول على الترخيص حيث يبين الجدول رقم ٣ أن ٩, ٦٢٪ من الذين ذكروا سنة ترخيصهم قد حصلوا على الترخيص قبل سنة ١٩٨٤ ، كما تبين إن ٧, ٦٥٪ منهم قد حصلوا على ترخيصهم قبل صدور قانون مهنة التدقيق الأخير في عام ١٩٨٥ .

أما من حيث التخصص فقد كان تخصص ٥, ٧٩٪ من المدققين في موضوع المحاسبه بينما كان تخصص ٩, ١٧٪ من المدققين في أحد فروع الاقتصاد والإدارة الأخرى ، كما كان تخصص أحد المدققين (نسبة ٢, ٦٪) في القانون . وهذا يعني أن معظم المدققين الممارسين في الأردن لديهم مؤهلات في موضوع المحاسبه وإن الجزء له مؤهلات في الحقول ذات العلاقة .

ونتيجة لتأهيل المدققين وخبراتهم الطويلة يتوقع أن تكون الإجابات ويعتمد عليها بشكل أكبر .

جدول رقم (١)
توزيع المستجيبين حسب السن

النسبة المجمعة	النسبة	العمر
١٢,٨	١٢,٨	٣٠ سنة أو أقل
٥٦,٤	٤٣,٦	٣١ - ٤٠ سنة
١٠٠	٤٣,٦	أكثر من ٤٠ سنة

جدول رقم (٢)
توزيع المستجيبين حسب سنوات الخبرة

النسبة المجمعة	النسبة	عدد السنوات
٢,٦	٢,٦	أقل من ٣ سنوات
٣٥,٩	٣٣,٣	٣ - ٦ سنوات
١٠٠	٦٤,١	أكثر من ٦ سنوات

جدول رقم (٣)
توزيع المستجيبين حسب سنة الترخيص

النسبة المجمعة	النسبة	السنة
٦٢,٩	٦٢,٩	قبل ١٩٨٤
٦٥,٧	٢,٨	١٩٨٦ - ١٩٨٤
*١٠٠	٣٤,٣	١٩٩٠ - ١٩٨٧

* هناك أربع مدققين لم يجيبوا على السؤال .

وفيا يتعلق بتوزيع المستجيبين حسب الجنس تين أن سيدة واحدة فقط كانت ضمن العينة أي بنسبة ٣٪ تقريباً . وقد يعود ارتفاع نسبة المدققين الذكور إلى طبيعة المهنة وما تحتاجه من تنقل وعناء يصعب على النساء تحمله .

التعريفات الاجرائية :

تم استخدام المصطلحات التالية بالمعاني المقابلة لها ما لم تدل القرينه على غير ذلك :

- الجمعية : جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين .
- قانون المهنة : قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٥ .
- قانون الشركات : قانون الشركات الأردني رقم ١ لسنة ١٩٨٩ .
- النظام : نظام جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٧ .
- المدقق : مدقق الحسابات القانوني المرخص .
- السوق : سوق عمان المالي .
- المجلس : مجلس مهنة تدقيق الحسابات المشكل بمقتضى قانون المهنة .
- العضو : عضو جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين .
- المراقب : مراقب الشركات .

النتائج

أولاً : مدى استعمال المراجعة التحليلية بشكل عام وأهميتها في تحقيق أهداف التدقيق .

لقد أفاد ٣, ٦٩٪ من المدققين بأنهم يستعملون المراجعة التحليلية بمعدل أكثر من المتوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي لدرجة استعمالهم لهذا الأسلوب ٢, ٩٥ . ورغم كبر هذه النسبة إلا أن نسبه غير قليلة من المدققين (٧, ٣٠٪) لازالت لا تستعمل المراجعة التحليلية على الإطلاق (١, ٥٪) أو تستعملها بشكل قليل (٦, ٢٥٪) ، حيث يمكن القول بأن اهتمام هذه المجموعة بالمراجعة التحليلية لا يصل إلى المستوى المطلوب . وعندما سئل المدققين عن رأيهم بدرجة استعمال المراجعة التحليلية من قبل المدققين في الأردن بشكل عام اعتقد ٩, ٣٥٪ فقط منهم بأنها تستعمل بدرجة أكثر من المتوسط ، حيث بلغ المتوسط الحسابي ٢, ٢٦ .

ويبين الجدول رقم ٤ أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية لتحقيق الأهداف من هذه الإجراءات كما ذكرها دليل التدقيق الدولي رقم ١٢ لسنة ١٩٨٣ ، حيث تظهر هذه الأهداف مرتبة تنازلياً حسب الوسط الحسابي ، كما ويظهر الجدول الانحراف المعياري لكل هدف .

جدول رقم (٤)

مدى أهمية المراجعة التحليلية في تحقيق الأهداف الواردة
في دليل التدقيق الدولي المتعلق بالمراجعة التحليلية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الهدف
		١ - تحديد المجالات التي تستلزم
١,٢٧	٣,٢٣	تدقيق وتفتيش إضافي
,٩٢	٣,٢١	٢ - تثبيت وتعزيز نتائج التدقيق
,٨٠	٣,٢١	٣ - المراجعة الاجمالية الشاملة للمعلومات
,٩٨	٣,١٣	٤ - فهم عمليات العميل
١,١٩	٣,١٠	٥ - تقييم مدى اختبار العمليات والأرصدة
		٦ - تحديد المجالات التي تكمن
,٩٦	٣,٠٨	فيها المخاطر

يظهر من الجدول السابق إن المراجعة التحليلية مهمة في تحقيق كل الأهداف المذكورة في دليل التدقيق الدولي رقم ١٢ لسنة ٨٣ ، حيث تراوح المتوسط الحسابي لمدى أهمية استخدام المراجعة التحليلية لتحقيق هذه الأهداف بين ٣,٢٣ - ٣,٠٨ ، وكان المتوسط في جميع الحالات أكثر من ضعفي المتوسط الحسابي . وقد أفاد أكثر من ٤,٧٤٪ من المدققين ، وفيما يتعلق في جميع الأهداف إن المراجعة التحليلية مهمة لتحقيقها بدرجة أكثر من المتوسط .

وقد كانت إجابات المدققين شبيه بما تقدم عندما سئلوا عن أهمية استعمال المراجعة التحليلية لإعطاء توصيات للعملاء ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لدرجة الأهمية ٣,١٥ والانحراف المعياري ١,٠٩ حيث أن هذا الهدف غير مذكور في دليل التدقيق الدولي .

وعندما سئل المدققون عن أهمية المراجعة التحليلية لتقليل الاختبارات الجوهرية الأخرى أفاد عدد من المدققين (٧,٤٨٪) بأنها مهمة لتحقيق هذا الهدف حيث بلغ المتوسط الحسابي للأهمية ٢,٥٤ فقط . وهذا يعزز النتائج التي توصل إليها (1988) and Biggs et al (1989) and Choen and Kida ، حيث تفيد بأن معظم المدققين كانوا متحفظين واستعملوا المراجعة التحليلية لزيادة الاختبارات الجوهرية عندما كانت تشير إلى مشاكل ، وكانوا مترددين لتقليل الاختبارات لأقل من الخطه الأوليه للتدقيق عندما لا تشير الإجراءات التحليلية إلى أية مشاكل .

أما عن مدى أهمية المراجعة التحليلية في مراحل التدقيق المختلفة فقد أفاد المدققون إن المراجعة التحليلية مهمة بشكل أكثر من المتوسط في جميع المراحل حيث بلغ المتوسط الحسابي لأهمية استعمال المراجعة التحليلية ٢,٩٢ ، ٣ ، ٢١ ، ٢,٩٢ ، ٢,٦٢ في مرحلة نهاية التدقيق ومرحلة التخطيط ومرحلة خلال عملية التدقيق على التوالي ، ولم يتعد الانحراف المعياري لأي منها ٠,٩٩ ، فاستعمال المراجعة التحليلية إذن يعتبر أكبر أهمية في مرحلة نهاية التدقيق ثم مرحلة التخطيط وأخيراً مرحلة خلال عملية التدقيق . (انظر جدول رقم ٥) .

جدول رقم (٥)

مدى أهمية استعمال المراجعة التحليلية في مراحل التخطيط المختلفة

المرحلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مرحلة التخطيط	٢,٩٢	٠,٩٠
مرحلة خلال عملية التدقيق	٢,٦٢	٠,٩٩
مرحلة نهاية التدقيق	٣,٢١	٠,٧٧

ورغم أهمية المراجعة التحليلية كما أفاد المدققون في الأردن إلا أن معظمهم (٨٢,١٪) أشار إلى أنه لا يكفي بهذا النوع من الإجراءات للتوصل إلى نتائج

أحد العناصر إذا كانت أهميته النسبية بالنسبة للبيانات كبيرة ، وهذا أمر طبيعي فكلما زادت أهمية العنصر إزدادت الحاجة لعمل إجراءات أخرى .

ثانياً : مدى استعمال إجراءات تحليليه معينه :

يبين الجدول رقم (٦) مدى استعمال إجراءات مراجعته تحليليه محددة من قبل مدققي الحسابات في الأردن حيث رتبت درجة استعمالها تنازلياً .

جدول رقم (٦)

مدى استعمال إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المدققين في الأردن مرتبة تنازلياً

الاجراء	نسبة		الانحراف المعياري
	نعم	لا	
التحليل التفضيلي لبند الميزانية مثل المخزون والذمم	٨٢,١	١٧,٩	٣٩,٠
دراسة عناصر المعلومات المالية واتجاهها اعتمادا على خبرة المؤسسة المتوقع	٨٢,١	١٧,٩	٣٩,٠
مثل دراسة نسبة الربح الاجمالي مقارنة المعلومات المالية مع غير المالية مثل دراسة تكلفة الأجور مع عدد الموظفين	٦٩,٢	٣٠,٨	٤٧,٠
حساب معدل دوران المخزون والذمم المدينة	٦٩,٢	٣٠,٨	٤٧,٠
مقارنة المعلومات الفعلية مع النتائج المتوقعة مثل الميزانيات التقديرية والتنبؤات	٦٦,٧	٣٣,٣	٤٨,٠
مقارنة المعلومات المالية مع المعلومات المشابهة في الصناعة أو شركات أخرى	٤٦,٢	٥٣,٨	٥١,٠

ويظهر من الجدول أعلاه أن أكثر الإجراءات التحليلية استعمالاً من قبل المدققين في الأردن هي التحليل التفصيلي للحسابات ودراسة عناصر المعلومات المالية واتجاهها المتوقع اعتماداً على خبرة المؤسسة . حيث أفاد ١, ٨٢٪ من المستجيبين بأنهم يستعملوا هذين الأسلوبين . وبلي هذه الإجراءات في درجة الاستعمال مقارنة المعلومات المالية مع غير المالية واحتساب النسب مثل دوران المخزون حيث يستعمل هذين الإجرائين ٢, ٦٩٪ من المستجيبين . أما الإجراء المتعلق بمقارنة المعلومات الفعلية مع المتوقعة فقد أفاد ٢, ٦٦٪ من المدققين بأنهم يستعملون هذا إجراء ، وربما يعود انخفاض النسبة إلى عدم توفر الميزانيات التقديرية وصعوبة عمل التنبؤات ، أما من حيث مقارنة المعلومات المالية مع المعلومات المشابهة في الصناعة أو شركات أخرى فقد أفاد ٢, ٦٤٪ فقط من المدققين بأنهم يستعملون هذا الإجراء وربما يعود السبب في انخفاض هذه النسبة إلى عدم تواجد هذه المعلومات عن الصناعات المختلفة في الأردن وصعوبة إعدادها بواسطة المدقق نفسه .

وعندما سئل المدققون عن أي أنواع الإجراءات التحليلية (بشكل عام) وأكثر استعمالاً لديهم أجاب ٤, ٦٥٪ بأنهم يستعملون تحليل النسب بينما قال ٦, ٤٣٪ بأن أكثر أنواع الإجراءات التحليلية المستخدمة لديهم هو فحص معقولة العمليات والأرصدة ، ولم يشر أحداً إلى تحليل الاتجاهات مما يعني أنه غير مستعمل في الأردن كما هو غير مستعمل أيضاً في الدول المتقدمة ، وقد يعود ذلك إلى تعقيد هذا النوع من الإجراءات وتكاليفه العالية .

ويبدو أن المدققين في الأردن لا يعتمدون على إجراءات المراجعة التحليلية إذا كان نظام الرقابة الداخلي ضعيفاً ، حيث أفاد ٩, ٩١٪ من المستجيبين أنهم سيعتمدون أكثر ، في حالة ضعف نظام الرقابة ، على الفحص التفصيلي للعمليات والأرصدة بدلاً من إجراءات المراجعة التحليلية . وهذا يتفق مع ما

يقره (Arens & Loebbecke (1988)

ثالثاً : مدى الاسترشاد بدليل المراجعة الدولي المتعلق بالمراجعة التحليلية بشكل خاص وإدلة التدقيق ومعايير المحاسبه الدولي بشكل عام .

أما عن مدى استرشاد المدققين في الأردن بدليل المراجعة الدولي المتعلق بالمراجعة التحليلية فقد أفاد ٤, ٥٦٪ منهم فقط بأنهم يسترشدون بهذا الدليل ، وعندما سئلوا عما إذا بدأوا بالاسترشاد بأدلة التدقيق الدولية ومعايير المحاسبه الدولية كما طلب منه بواسطة جميعه مدققي الحسابات ، إجاب ٦, ٨٤٪ منهم بأنهم بدأوا بالاسترشاد بها ، وللتوفيق بين الإجابتين يمكن القول بأن البدء بالاسترشاد بالأدلة والمعايير الدولية لا يعني تطبيقها جميعاً . وقد يعود هذا إلى عدم قدرة المدققين على تعديل أوضاعهم مع متطلبات الجمعية بسبب حاجاتهم إلى التعرف والتدرب على استعمال أدلة التدقيق ومعايير المحاسبه الدولي قبل تطبيقها . ومما يدعم ذلك اعتراف المدققين بالحاجة إلى عقد دورات تدريبية بهذا الخصوص . فقد أكد ٣, ٩٢٪ من المدققين أن الحاجة لحضور دورات للتدريب على استعمال المراجعة التحليلية كبيره أو أكبر من المتوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي لمدى الحاجة لهذه الإجراءات ٣, ٥٦ والإ انحراف المعياري ٦٤ , (انظر الجدول رقم ٦) . وأما عن حاجة المدققين لحضور دورات للتعرف على معايير المحاسبه والتدقيق الدولي فيشعر ٤, ٩٧٪ من المدققين أنها كبيره أو أكبر من المتوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي لدرجة الحاجة هذه ٣, ٧٤ والإ انحراف المعياري ٥٠, ٥٠ .

جدول رقم (٧)
مدى الحاجة لحضور دورات عن المراجعة التحليلية
وعن معايير المحاسبة والتدقيق الدولية

مدى الحاجة بالنسبة المثوية						
الانحراف	المتوسط	كبيرة	معدومة			
المعياري	الحسابي	٤	٣	٢	١	
,٦٤	٣,٥٦	٦٤,١	٢٨,٢	٧,٧	--	- الحاجة لحضور دورات عن المراجعة التحليلية
,٥٠	٣,٧٤	٧٦,٩	٢٠,٥	٢,٦	--	- الحاجة لحضور دورات للتعرف على معايير المحاسبة والتدقيق الدولية

رابعاً : المشاكل التي تواجه المدققين عند تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية .

- أما عن المشاكل التي تواجه المدققين لتطبيق إجراءات المراجعة التحليلية كما أوردها المدققون في إجاباتهم على الأسئلة المفتوحة ، فتتضمن ما يلي :
- ضعف النظم المحاسبيه ونظم الرقابة الداخلية في الشركات .
 - عدم توفر دفاتر تحليليه كافيه .
 - صعوبة عقد المقارنات مع الشركات الأخرى (بسبب عدم توفر معدلات للصناعات المختلفة) .
 - قلة الخبرة .
 - عدم تناسب أجور التدقيق مع عمل المدققين .

الخاتمة والتوصيات

لقد تبين من خلال هذا البحث أن حوالي ٦٩٪ من المدققين يستعملون إجراءات المراجعة التحليلية بشكل أكثر من المتوسط بينما اعتقد حوالي ٣٦٪ فقط من المدققين إن المراجعة التحليلية مستعملة في الأردن بشكل أكثر من المتوسط . كما تبين أيضاً بأن معظم المدققين في الأردن (٤٤ ، ٧٤٪) أو أكثر يعتقدون بأن المراجعة التحليلية مهمه بشكل أكبر من المتوسط لتحقيق جميع الأهداف الواردة في دليل التدقيق الدولي المتعلق بالمراجعة التحليلية .

أما هدف تقليل الاختبارات الجوهرية فقد أفاد أقل من نصف المستجيبين بأن إجراءات المراجعة التحليلية مهمه بشكل متوسط لتحقيق هذا الهدف ، حيث أن هذا يتلاءم مع الدراسات السابقة .

أما عن أهمية المراجعة التحليلية في مراحل التدقيق المختلفة فقد تبين أنها أكثر أهمية لمرحلة نهاية التدقيق وتليها أهمية مرحلة التخطيط وأخيراً تأتي مرحلة خلال عملية التدقيق .

كما تبين من خلال هذا البحث بأن معظم المدققين لا يكتفون بإجراءات المراجعة التحليلية إذا كانت الأهمية النسبية لعنصر البيانات كبيرة .

وقد تبين من خلال هذه الدراسة إن أكثر إجراءات المراجعة التحليلية استعمالاً في الأردن ونسبه استعمالها هي كما يلي : التحليل التفصيلي للبيانات ٨٢ ، ١٪ ، ودراسة عناصر المعلومات المالية واتجاهها المتوقع اعتماداً على خبرة المؤسسه ٨٢ ، ١٪ ومقارنة المعلومات المالية مع غير المالية ٦٩ ، ٢٪ ، وحساب معدل الدوران للمخزون والذمم ٦٩ ، ٢ (انظر الجدول رقم ٦) . وكانت أقل الإجراءات المستعملة هي مقارنة المعلومات الفعلية مع النتائج المتوقعه ونسبة استعمالها ٦٦ ، ٧ ، ومقارنة المعلومات المالية مع المعلومات المشابهة للصناعة أو الشركات الأخرى وكانت نسبة استعمالها ٤٦ ، ٢٪ فقط .

وقد يعود انخفاض نسبة الإجراءات إلى عدم تواجد الميزانيات التقديرية عند العملاء وصعوبة عمل التنبؤات ، أما انخفاض نسبة الإجراءات الثاني فربما تعود إلى عدم تواجد المعلومات اللازمة والمجمعة عن الصناعات المختلفة وصعوبة إعداد هذه المعلومات بواسطة المدقق . وقد تم التوصل في هذا البحث إلى أن المدققين في الأردن لا يعتمدون على إجراءات المراجعة التحليلية في حالة ضعف نظام الرقابة الداخلي للعميل .

أما عن الاسترشاد بأدلة التدقيق ومعايير المحاسبة الدولية فقد أفاد ٤, ٥٦٪ فقط من المدققين بأنهم يسترشدون بالدليل الدولي المتعلق بإجراءات المراجعة التحليلية بشكل خاص . وعندما سئل المدققين عن مدى استرشادهم بأدلة التدقيق ومعايير المحاسبة الدولية بشكل عام أجاب ٦, ٨٤٪ من المدققين بأنهم يسترشدون بها ، ويمكن التوفيق بين الإجابتين إذا علمنا إن طلب جمعية المدققين من الأعضاء بالاسترشاد بهذه المبادئ جاء حديثاً (بداء بقوائم ١٩٨٨) ولم يكن ملزماً ، حيث سيكون ملزماً عند إعداد الحسابات الختامية لسنة ١٩٩٠ وما يليها مما قد يعني حاجة المدققين لمزيد من الوقت للتعرف على الأدلة والمعايير الدولية . ومما يدعم ذلك اعتراف معظم المدققين (٤, ٩٧٪) بالحاجة إلى عقد دورات تدريب على استعمال أدلة التدقيق ومعايير المحاسبة الدولية بينما أكد ٣, ٩٢٪ إلى الحاجة إلى حضور دورات عن استعمال الدليل الدولي الخاص باستعمال المراجعة التحليلية (انظر الجدول رقم ٦) .

أما أهم المشاكل التي تعيق استعمال المراجعة التحليلية كما أوردها بعض المدققين فتتضمن ما يلي :

- ضعف نظم الرقابة الداخليه .
 - عدم توفر الدفاتر التحليلية .
 - صعوبة عقد المقارنات مع الصناعة بسبب عدم توفر المعلومات .
- نتيجة ما تقدم فإن الباحث يوصي بما يلي :
- ١ - أن تعمل الجمعية على توعية المدققين بأهمية المراجعة التحليلية وإن تحثهم

على استعمالها بالطرق التالية :

(أ) إرسال تعميم إلى جميع المدققين الممارسين للتأكيد على أهمية المراجعة التحليلية في تحقيق أهداف التدقيق وبتكاليف أقل .

(ب) عقد دورات لتدريب المدققين على أساليب المراجعة التحليلية وتعريفهم بمزاياها .

٢ - أن تعمل الجهات المعنية عن طريق القوانين ، على حث الشركات المساهمة بشكل خاص بضرورة إعداد الميزانيات التقديرية كأداة للرقابة وللمساعدة المدقق في عمل الإجراءات التحليلية المتعلقة بمقارنه المعلومات الفعلية مع النتائج المتوقعه .

٣ - ضرورة العمل على توفير المعلومات عن الصناعات المختلفة ومعدلاتها وذلك حتى يستطيع المدقق عمل المفاوضات بين المعلومات المالية عند العميل والمعلومات المشابهة في الصناعة ، ويكون ذلك عن طريق تشجيع الباحثين من قبل الجهات المعنية كسوق عمان المالي والجمعية وغيرها أو عن طريق إنشاء مراكز للمعلومات لتوفير هذه المعلومات التي لا تنحصر فائدتها على المدققين فقط .

٤ - ضرورة احتفاظ المدققين ببرامج حاسوب جاهزة لتقوم بتحليل بيانات العملاء لتسهيل القيام بالمراجعة التحليلية .

٥ - ضرورة عمل دورات وبشكل دوري للمدققين لتدريبهم على التعرف على استعمال أدلة التدقيق وقواعد المحاسبه الدوليہ .

٦ - تعديل قانون المهنة بحيث يرهن الاستمرار بترخيص المدقق بحضور ساعات محده من التعليم المستمر .

٧ - تشجيع الجهات المعنية للشركات المساهمة أو الطلب منها عن طريق القوانين بالاحتفاظ بدفاتر تحليلية .

٨ - مراجعة مناهج الجامعات والكليات لتتضمن بحث المراجعة التحليلية وأدلة التدقيق ومعايير المحاسبه الدوليہ .

المراجع

- اتحاد المحاسبين الدولي . ١٩٨٧ . أدلة التدقيق الدولية الدليل رقم ١٢ لسنة ١٩٨٣ ، المراجعة التحليلية ، تعريب د . عصام مرعي ، تقديم مجموعة سابا وشركاهم ، دار العلم للملايين ، بيروت .
- الدستور . ١٩٨٩ . جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين تعتمد قواعد المحاسبة ومعايير التدقيق الدولية ، صحيفة يومية أردنية ١٠/٤/١٩٨٩ .
- Bigg, S. and G. Wild, 1985, An Investigation of Auditor Judgment In Analytical Review. the Accounting Review (October) : 607 – 633 .
- Biggs, S.S.,T., Mock,,and P.R. Watkins. 1988. Auditor's Use of Analytical Review In Audit Program Design, the Accounting Review (January) : 148 – 16 .
- Biggs, S.F., and J.J. Wihd. 1984. A note on the Practice of Analytical Review Auditing. Auditing : A Journal of Practice and Theory (Spring) : 68 – 78
- Cohen, J, and T. Kida. 1989. te Impact of Analytical Review Results, Internal Control Reliability, and Experience on Auditors' Use of Analytical Review O Journal of Accounting Re – Search (Autumn) 263 – 276 .
- Daroca, F.P., and W.W Holder. 1985. the use of analytical Procedures in 'Review and Audit Engagements. Auditing : A Journal of Practice and Theory (Spring) : 80 – 92 .
- Holder, W.W. 1983, Analytical Review Procedures In Planning the Audit : An Application Study. Auditing : Auditing : A Journal of Practice and Theory (Spring) : 100 – 107 .
- Hylas, R.E, and R.H Ashton. 1982 Audit detection of financial statement errors. The Accounting Review (October): 751–65.
- Imhoff, E.A.1981. Analytical review of income elements. Journal of Accounting, Auditing, and Finance (Summer): 333 – 51.
- Kinney, W.,R.,Jr. 1978. ARIMA and regression in alalytical review: An empirical test. The Accounting Review (January): 48–60.
- Kinney, W. 1979 The predictive power of limited information in preliminary analytical review: An empirical study. Studies on Auditing Selecting

- Selections from the "Research Opportunities in Auditing" Program (Supplement to Journal of Accounting Research): 148-65.
- Kinney, W. 1987. Attention - directing analytical review using accounting ratios: A case study. *Auditing: A Journal of Practice and Theory* (Spring): 59-73.
- Kinney, W., 1982. Regression analysis in auditing: A comparison of alternative investigation rules. *Journal of Accounting Research Part 1* (Autumn): 350-66.
- Knechel, W., 1988. The effectiveness of statistical analytical review as a substantive auditing procedure: A simulation analysis. *The Accounting Review* (January): 74-95.
- Kreutzfeldt, R., and W. Wallace. 1986. Error characteristics in audit populations: Their profile and relationship to environmental factors. *Auditing: A Journal of Practice and Theory* (Fall): 20-43.
- Lev, B. 1980. On the use of index models in analytical reviews by auditors. *Journal of Accounting research* (Autumn): 524-50.
- Loebbecke, J.K., and P.J Steinbart. 1987. An investigation of the use of preliminary analytical review to provide substantive audit evidence. *Auditing: A Journal of Practice and Theory* (Spring): 74-89.
- Spires E. and J. Yardley, (1989) Empirical Studies on the Reliability of Auditing procedures, *Journal of Accounting literature*: (vol.8): 49-75.
- American Institute of Certified Public Accountants. 1988. *Statement on Auditing Standard No 56: Analytical Procedures*, New York: AICPA.
- Tabor, R, J., and J. T. Willis. 1985 Empirical evidence on the changing role of ARP. *Auditing: A Journal of Practice and Theory* (Spring): 93-109
- Wild, J,J. 1987 Prediction performance of a structural model of accounting numbers. *Journal of Accounting Research* (Spring): 139 - 60.
- Wright, A., and R.H. Ashton. 1988. Identifying audit adjustments with attention - directing procedures. Working paper, Duke University, October.
- Sighted in Spires E. and J. Yardley, (1989) Empirical Studies on the Reliability of Auditing procedures, *Journal of Accounting literature*: (Vol.8): 49-75.